التدقيق اللغوي
ودوره في الحفاظ على اللغة العربية

بقلم:
محمد الأمين محمد المختار
سكرتير تحرير مجلة "الرافد" الثقافية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

زعم المتأدبون أن فتى من العرب كان له أخ من أبيه، وكانت أم ذلك الأخ تدلل ولدها، وتؤثره بما لذَّ وطاب، فإذا ما نزلت بها نازلة أو كريهة، دعت إليها صاحبنا الفتى، وآثرت ولدَها بالسلامة، فلما ضاق الفتى ذرعاً بذلك أنشأ يقول:

وإذا تكونُ كريهةٌ أدعى لهـا وإذا يُحاسُ الحيسُ[1] يُدعى جندب
هذا - وجدِّكم - الصَّغارُ بعينِـه لا أمَّ لي إن كـان ذاك ولا أب

قد تكون في الأبيات حدةٌ زائدةٌ، لكنها تبقى صالحة ليترنم بها المدقق اللغوي، (أو "إسكافي الكلام" كما دعاه حنامينه) في أوقاته الصعبة التي يمر بها دائماً، حين تزلقه أبصار الجميع، وتوجه إليه السهام من كل حدب وصوب، لأن خطأً - بشرياً على كل حال - قد اكتُشف في النص الذي مر من بين يديه. أما إذا لم يكتشف خطأ ومرت الأمور بسلام، وجاء النص سليماً معافىً من كل العيوب والعاهات التي كان يعاني منها قبل خروجه من غرفة عمليات التدقيق، فالمدح والثناء والإطراء من حق المحرر أو المترجم، ولا مكان من الإعراب لذلك الجندي المجهول، إلا يوم يخطئ، ولا أحد يسأل عن ما بذله من جهد وما عاناه من مشقة، وقد يكون في كثير من الحالات هو أبا عذر ذاك التعبير البديع، الذي كان في الأصل معقداً وركيكا، أو هو من صحح تلك المعلومة التي كانت - لو تركت كما في الأصل - كفيلةً بسقوط الكاتب من عيون القراء والمعجبين.

تلكم هي المفارقة في مهنة التدقيق؛ فالسيئة عليك، والحسنة لغيرك. وقد يكون عزاء المدقق فيها أنه قبل كل شيء يؤدي واجباً يريحه نفسياً ومعنوياً، حين يحمل

---

[1] – الحَيسُ الأَقِطُ يخلط بالتمر والسمن. لسان العرب [6 /61]

سيفه على الأخطاء اللغوية، والعبارات الملتوية، فيتركها صرعى حول حمى العربية المصون، فلا شيء يبعث الراحة في نفسه أكثر من ذلك. وذلك ما يبرز أهمية الحديث عن دور المدقق اللغوي في الحفاظ على اللغة العربية.

وربما يكون مرد هذه المفارقة، إلى تصورٍ شائعٍ بأن التدقيق اللغوي ليس إلا عملاً تكميلياً، غير أساسي، فهو بقيمة عملية الصف والطباعة أو أقل شأناً، وكذلك يتصور الكثيرون فعلاً. وقد كان يرجى لهذا التصور نصيب من الصحة، لو أن المحرر والمترجم ممسكان بزمام اللغة، عارفان بطرائق التعبير ومحاسنه، ولو أن عامل الطباعة ذو مهارة - ولو يسيرة - في الإملاء العربي. بيد أن الأمر بعيد - في الواقع - مما يتصورون؛ فالمدقق يجد نفسه غالباً، منهمكاً في إعادة صياغة فقراتٍ كاملة، وتقويم أساليب ملتوية، وتشذيب عبارات قلقة، وكأنه صار محرراً، لا مراجعاً مدققاً، ولا غرو بعد ذلك أن كثيراً من المدققين، يتحينون الفرص ليتحولوا إلى محررين، بعد ما اكتسبوا الخبرة الكافية، من جراء التحرير في التدقيق.

ولا يقصد من هذا أبداً أي تقليل من شأن عمل المحرر ولا المترجم، بل إنهما ليعانيان من عملهما الصعوبات الكثيرة، ولكن المقصود أن يرد الاعتبار إلى المدقق الذي يقاسمهما تلك المشقات، ولكن في الخفاء.

ما التدقيق اللغوي؟

النص اللغوي الإعلامي يسهم في إخراجه أكثر من جهد، وليس موكولا فقط إلى المراسل أو المحرر؛ فبعد المحرر الذي يلتقط الخبر ويصوغه وفقا للخط التحريري للمؤسسة الإعلامية، ينتقل النص إلى يد مسؤول "التدسيك" الذي يراجع النص، فيغير بعض التراكيب ويحذف بعض الجمل أو يختصرها أو يمططها – استناداً إلى معايير معينة، منها: الالتزام بعدد كلمات محدد، ومنها مراعاة الدقة المهنية التي قد تفوت على المحرر – ثم ينتقل النص إلى الطباعة والتنضيد، وأخيرا يأتي دور

"التدقيق اللغوي" أو "المراجعة اللغوية" أو "التصحيح اللغوي" – حسب التسميات المتعددة - الذي يعني "مراجعة النص مطبوعاً، للتأكد من مطابقة المطبوع مع الأصل أولاً، ولتصحيح الأخطاء اللغوية (إملائية أو تركيبية أو إعرابية) ثانياً، ولمراجعة الكاتب في ما كان غامضاً أو غير واضح بالأصل، أو كان فيه شيء من التناقض في فقرات النص".

هذا التعريف - وإن لم ننقله من مرجع، نظراً لانعدام المراجع في الموضوع – نرى أنه هو أقرب ما يمكن أن نعرف به "التدقيق اللغوي".

وبهذا يتضح ما للتدقيق اللغوي من عظيم الخطر والأهمية، حيث إن كل العمليات التي قبله يرافقها شيء من التسرع والاستسهال، في الجانب اللغوي على الأقل، اتكالاً على عمل المدقق، كما أنه أيضا خطرٌ من ناحية ما يترتب عليه، لأن المدقق هو آخر من يمر عليه النص، وبموافقته عليه يعتبر مسؤولاً عنه قبل السابقين، فهو واقع بين فكي رحى، وعليه أن يتوقع كل أنواع الأخطاء، كما أن عليه أن يكون متأنيا غير مستعجل في التصحيح، حتى يتبين بجلاء صحة ما بدر إلى ذهنه.

جوانب عملية التدقيق اللغوي

لمزيد من شرح التعريف الذي ذكرناه نقول: إن عمل المدقق يرتكز على ثلاثة جوانب هي:

أ – مطابقة المطبوع للأصل:

والمقصود بالأصل هو النسخة التي كتبها المحرر بيده أو طبعها على جهازه ثم سلمها للطباعة التحريرية، فيجب أن يقدم هذا الأصل إلى المدقق موقَّعاً عليه من طرف المحرر أو رئيس القسم، فيقوم المدقق بمراجعة النص المطبوع من قبل الطابع على ضوء الأصل المرفق من قبل المحرر، ومهمته في هذه المرحلة أن يتأكد من

المطابقة بين النصين، انطلاقا من أن المحرر – نظرياً – ينبغي أن يكون على دراية باللغة تحجزه عن الوقوع في الأخطاء.

والأخطاء التي يجب توقعها هنا عديدة؛ وأهمها:

- **الإسقاط:** أي إسقاط سطر مثلاً حيث يمكن أن تزيغ عين الطابع من كلمة في السطر الأعلى إلى أخرى في السطر الأسفل، أو إسقاط حرف، أو إسقاط كلمة.

- **التكرار:** الذي يقابل الإسقاط، وينتج أحياناً عن استمرار الضغط على لوحة المفاتيح لوقت أطول من الطبيعي، فيتكرر الحرف، مثل "راااية"، "المتشبثيين"، وأما تكرار الكلمة أو الفقرة فينتج غالباً عن الانقطاع ثم العودة.

- **تبادل الأحرف:** وذلك بسبب تقديم حرف على آخر مثل "الثروة" والثورة"، و"فلسطين" "فلطسين"، و"صهيوني" "صيهوني"، وخطورة هذا النوع أكبر إذا كانت الكلمة الأخرى ذات معنى صحيح، كما في المثال الأول. أما في المثالين الآخرين، فيمكن أن يفهم القارئ المقصود بسهولة.

- **التصحيف:** أي وضع حرف مكان آخر[2]، وله أسباب منها ما هو طباعيٌّ، مثل تجاور الحرفين على لوحة المفاتيح المطبعية، كما في "الثورة" و"الصورة"، أو صلاحية أحد المفاتيح لأكثر من حرف، كما في "إليه" و"غليه"، ومنها وهو أكثر:

---

[2] – التصحيف في الأصل مشتق من الصحيفة، والمصحِّفُ والصَّحفيُّ: هو الذي يخطئ في قراءة الصحف (أرجو أن لا يغضب الصحفيون أو الصحافيون). والتصحيف أصلاً يقصد به إبدال حرف بحرف، بسبب الاتفاق في الصورة والشكل، مثل الفاء والقاف، والعين والغين إلخ، وأما الآن فيجب أن نضيف إليه تصحيف لوحة المفاتيح في الكمبيوتر حين يكون الزر الواحد محتملاً لأكثر من حرف، وقد يكونان مختلفين في الصورة.

تأثر المحرر أو الطابع بلهجته المحلية في تصحيف بعض الحروف، مثل إبدال الثاء تاءً لدى البعض وسيناً لدى آخرين، أو الذال زاياً أو دالاً لدى آخرين، أو الضاد ظاء أو الظاء ضاداً لدى آخرين، أو القاف غيناً، أو الغين قافاً. والطريف في هذا النوع من التصحيف، أن بعض هؤلاء قد يؤدي به التفاصح والخوف من الخطأ، إلى الوقوع فيه، كأن يكتب: "في ما نذر" بالذال، يقصد: "ما ندر" بالدال، حيث يظن أن قراءتها بالدال تصحيف، وأنه يعيدها فصيحةً، أو يكتب "الغث والثمين" يقصد "الغث والسمين".

تبادل الجمل أو الكلمات: قد يكون لدى الطابع نص مشابه محفوظ على جهاز الكمبيوتر لديه، فيجري عليه بعض التعديلات ويطبعه، تكاسلاً عن استئناف طباعة النص الجديد كاملاً، وأكثر ما يقع هذا النوع في نصوص الإعلانات، لأنها تتكرر كثيراً.

ومع أن المطابقة بين النص المطبوع والأصل المخطوط يمكن أن يتولاها مدقق واحد إذا وجد الوقت الكافي، فإنها لكي تكون مضمونة النتائج ينبغي أن يتعاون عليها اثنان من المدققين؛ يقرأ أحدهما المطبوع، ويتابع الآخر الأصل، ويتأكد ذلك في النصوص ذات الأهمية الكبيرة، التي يكون الخطأ فيها ذا خطر كبير، مثل نصوص القوانين، ونتائج الانتخابات، والخطابات الرسمية.. الخ.

بعد التأكد من مطابقة المطبوع للأصل، ينتقل المدقق إلى:

ب - تصحيح الأخطاء اللغوية:

التي تتنوع أيضاً إلى أنواع عديدة؛ منها:

- **الإملائية والطباعية**، وغالبا تكون مسؤوليتها على الطابع، وهي الأكثر ولكن أمرها سهل، لأن الإملاء يدخل في باب الاصطلاحات التي لا مشاحة فيها،

والطباعية أيضاً يساعد السياق – والأصل إن وجد – على تداركها.

- **النحوية الإعرابية**، وهي أيضا سهلة نسبيا، حيث إن المهم فيها هو استقامة النص، وفقا لأبسط قواعد الإعراب، بتطبيق علامات الإعراب الأصلية والتبعية.

- **الأخطاء التركيبية في بناء الجمل**، وهذه الأخطر، لأن تصحيحها – ما لم يكن بحذر - قد يغير المعنى المقصود لدى الكاتب، فيعتبر ذلك تصرفا من المدقق في غير محله، وهذه دائما يكون سببها من المحرر أو المترجم، نظراً لضعف التكوين في اللغة العربية، ولاعتماد المحررين غالبا على الترجمة الحرفية من اللغة الأجنبية.

ج – مراجعة الإشكالات واستيضاح المبهمات:

حيث يضع المدقق ملاحظاته على بعض الكلمات غير الواضحة معنىً أو كتابةً، أو على بعض التراكيب التي لا يتضح له المعنى المقصود منها، أو يلاحظ تناقضا بين العنوان والنص، أو بين بعض فقرات النص؛ ففي هذه الحالة يعيد النص إلى المحرر ليغير التركيب إلى صيغة مقبولة من الناحية اللغوية، أو يغير الكلمة الغامضة بأخرى واضحة مقروءة ومفهومة، أو يزيل التناقض الحاصل في النص... إلخ

وبعد إجراء هذه التصحيحات، يعود النص كرةً أخرى إلى المدقق، ليتأكد من إجراء التغييرات المطلوبة، ثم يعطي موافقته على سلامة النص المطبوع، إذا لم يكن هو نفسه من يجري التصحيحات على الكمبيوتر. بعد ذلك تحول المواد إلى قسم التنفيذ (الذي يقوم بإنجاز وترتيب محتوى الصفحات، حسب شكلها المرسوم من قبل المخرجين. وبعد إنجازها ترسل الصفحات المنفذة إلى قسم التصحيح، للتأكد من عناوين الموضوعات المنشورة، والبداية الصحيحة لكل مادة وتسلسلها ونهايتها،

وعدم وجود نقص أو خلل في تركيبها وترتيبها، ومطابقة الصور مع النصوص، والتعليقات الخاصة بالصور، وأسماء الشخصيات أيضاً، وتعاد الصفحات مرة أخرى إلى التنفيذ لإجراء أي تعديل مطلوب والتأكد منه)[3].

هنا تنتهي مهمة المدقق، في مجال الإعلام المكتوب، أما في الإعلام المرئي والمسموع، فيضاف إلى ما تقدم أيضاً متابعة أداء مقدمي البرامج والنشرات، وإعداد قوائم بأخطائهم، ليجتنبوها في المستقبل، وكذا إسداء الاستشارة لهم في طرق النطق والأداء الصحيح.

جولة في الماضي

يبدو "التدقيق اللغوي" – في التصور الأوّليّ – ملازماً للعمل الصحافي، فلا بد أن يكون حديث النشأة مثله، وهذا تصور واقعي إلى حد بعيد، ولكن للتدقيق جذوراً بعيدة وأنماطاً سالفةً، تستحق الوقوف عليها. وإذا أردنا العودة إلى تلك البدايات الأولى، فيجب أن نفصل بين التدقيق بصفته عملاً ومهنةً وممارسة، وبين التدقيق بصفته علماً نظرياً قائماً على متابعة الأخطاء اللغوية وملاحقتها، وتقديم الصحيح بديلاً عنها. وكلا النوعين قد ظهر في تاريخنا العربي، منذ النهضة العلمية في صدر الإسلام.

أما النوع الأول فكان يعرف بـ "المقابلة" والتصحيح، حيث كان النُّسَّاخ المهرة يقومون بمقابلة الكتاب بعد نسخه على الأصل الذي نسخ منه، ويدونون في آخر صفحة منه أنه: "بلغ مقابلةً وتصحيحاً على الأصل المنقول منه بتاريخ كذا"، بل إن

---

[3] – "الخليج: أربعون عاما من الريادة والعطاء"، كتاب صادر عن دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة 2010، ص: 54

بعضهم يكتب في هوامش الصفحات تاريخ كل مرحلة من مراحل المقابلة. وفيما بعد يبقى من الضروري دائماً تصحيح كل خطأ يكتشف، بالشطب على الخطأ، وإضافة الصواب في الهامش. وفي كتب علم "مصطلح الحديث" تجد القواعد والأصول المفصلة لذلك، ومن أبرزها كتاب القاضي عياض اليحصبي "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع"، الذي تجد من عناوين أبوابه: "باب في التقييد بالكتاب والمقابلة والشكل والنقط والضبط"، "باب التخريج والإلحاق للنقص"، "باب في التصحيح والتمريض والتضبيب"، "باب في الضرب والحك والشق والمحو".

وقبل تدوين الحديث كانت المصاحف الشريفة تجد من العناية والمراجعة جهداً كبيراً، لأن الخطأ فيها مما لا يمكن قبوله ولا احتماله، وقد احتفظت لنا كتب التاريخ بروايات عديدة تبين مستوى الجدية في ذلك الأمر؛ فبعد انتشار المصاحف العثمانية التي أجمع عليها الصحابة الكرام، أمر عثمان رضي الله عنه بجمع كل ما عداها من المصاحف الفردية وإتلافها. ولكن بقي في أيدي الناس بعض تلك المصاحف متفرقة، ما استدعى من الحجاج بن يوسف والي العراق أن يؤلف لجنة من حفاظ القرآن وكتاب المصاحف، ليدققوا كل المصاحف الموجودة بأيدي الناس، ولا يجيزوها إلا بعد التصحيح، كما أمرهم بتدقيق مصاحف جديدة تمت كتابتها تحت إشرافه، ثم وجهها للحواضر والمدن الإسلامية.

وغير بعيد من هذا الإجراء نذكر قصة مصحف عبد العزيز بن مروان والي مصر للأمويين؛ فقد ذكروا أنه لما وصل إلى مصر مصحف الحجاج، غضب عبد العزيز بن مروان من ذلك، وأمر بكتابة مصحف خاص به؛ فلما كُتب المصحف أراد أن يتأكد من سلامته من الأخطاء، فعرض جائزة لمن يكتشف له خطأً فيه، فتداوله القراء يدققون ويتأملون، حتى جاء رجل من أهل الحمراء فنظر فيه، ثم جاء إلى عبد العزيز، فقال: قد وجدت في المصحف حرفاً خطأً، فنظروا فإذا فيه: (إن هذا أخي له

تسع وتسعون نعجة)[4]، فإذا هي مكتوبة "نـجعة"، قد قدمت الجيم قبل العين، ففاز بالجائزة[5].

وأما تدقيق النصوص لاستخراج الأخطاء منها، ولإعادة الصياغة والتهذيب والترتيب، فيمكن أن نجد أصداءه الأولى في ما يسميه الوراقون بـ"التسويد والتبييض"؛ حيث كان أكثر المؤلفين يعتمدون هذه الطريقة في إخراج كتبهم، فيقوم المؤلف بنسخ الكتاب على وجه السرعة، بطريقة غير منظمة بما يكفي، وقد يترك بعض الفراغات لمعلومات ناقصة يأمل استكمالها، وقد يكثر من الشطب ومن الكتابة في الهامش، وهذا ما جعل النسخة الأولى تدعى "مسودة". وبعد تمام الكتاب يقوم بالتبييض، الذي هو في الحقيقة تدقيقٌ للنص الأول وكتابةٌ جديدةٌ له، تتضمن تصحيح الأخطاء وتشذيب العبارات والجمل، وتكميل النواقص والفراغات، وإدراج الإضافات، فتخرج النسخة الأخيرة نظيفة، ولذلك تدعى "مبيضة". وقد يكل المؤلف إلى أحد الوراقين إخراج النسخة المبيضة، فيكون الوراق بهذا كأنه يقوم بمهمة "المدقق اللغوي".

وفي دواوين الإنشاء الرسمية أيضاً كان المدقق اللغوي حاضراً؛ حيث سمي بـ "المتأمّل"، ويتقاضى راتباً محترماً يحسده عليه أي مدقق في أرقى مؤسساتنا المعاصرة! نجد في ترجمة العلامة النحوي ابن بابشاذ في معجم الأدباء أنه (وُلِّيَ متأمِّلاً في ديوان الانشاء بالقاهرة، يتأمل ما يصدر منه من السجلات والرسائل فيصلح ما فيها من خطأ، ورُزق في كل شهر على ذلك خمسين ديناراً)[6].

---

[4] – سورة ص، الآية: 22

[5] – انظر: ابن عبد الحكم: فتوح مصر والمغرب، 1 / 163، تحقيق: عبد المنعم عامر، ط: الهيئة العامة لقصور الثقافة، مصر. د.ت

[6] – معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، تح: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (4/ 1456).

ولكن مهنة "المدقق اللغوي" لم تأخذ كل أبعادها إلا بعد ظهور المطابع ودور النشر ووسائل الإعلام الحديثة، التي ظهرت في القرن التاسع عشر، حيث إن الطباعة صارت تسمح باستخراج نسخة من العمل ليصحِّحها المدقق، ثم تستخرج منه نسخ أخرى بعد إجراء التصحيحات عليها.

ذلك عن الجانب النظري، أما الجانب العلمي التنظيري لمتابعة الأخطاء وملاحقتها بالتصحيح، فهو جانب غني جدا بمؤلفات كثيرة، بدأت في وقت مبكر، وهذه قائمة بأهمها مرتبة حسب التاريخ:

1. "ما تلحن فيه العامة" للإمام الكسائي (أبي الحسن علي بن حمزة)، (تـ: 189 هـ) رسالة لطيفة، نشرها بروكلمان، وحققها أيضا الدكتور رمضان عبد التواب، ويشك في نسبتها إليه الدكتور حسين نصار، مرجحاً أنها لأحد تلامذة أبي زيد الأنصاري. وإذا صحت نسبتها إلى الكسائي فيمكن اعتبارها بداية مبكرة للتأليف في التصحيح اللغوي.

2."إصلاح المنطق" لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت (244هـ).

3."لحن العامة"، لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي (ت:379هـ).

4."تثقيف اللسان وتلقيح الجنان"، لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي، (ت: 501هـ).

5."درة الغوّاص في أوهام الخواصّ"، لأبي القاسم الحريري، صاحب المقامات (ت: 516هـ).

6."المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان"، لابن هشام اللخمي الإشبيلي (ت:577 هـ).

7. "تقويم اللسان" للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت: 597هـ).

8. "سهم الألحاظ في وهم الألفاظ" لابن الحنبلي (رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف) (ت: 971هـ)، رسالة لطيفة حققها الدكتور حاتم الضامن.

9. "التنبيه على غلط الجاهل والنبيه"، لابن كمال باشا (ت:940هـ).

10. "خير الكلام عن أغلاط العوام"، لعلي بن بالي القسطنطيني (ت: 992هـ).

11. "تصحيح التصحيف وتحرير التحريف"، لصلاح الدين الصفدي (ت:764هـ) وهو من أجمع الكتب وأوعاها، فقد جمع فيه مؤلفه جهود تسعة مؤلفين، ممن سبقوه.

وبعض من هذه الكتب كانت له أصداء واسعة، فتناوله الآخرون بالتكميل والتذييل والنقد والتعقيب، وخصوصاً كتاب "إصلاح المنطق" لابن السكيت، الذي نال من الشروح والاختصارات والتعقيبات ما لم ينله سواه.

جولة في العهد القريب

مع ظهور الإعلام الحديث من صحف ومجلات وإذاعة، بدأت المؤلفات في فن التصحيح اللغوي تأخذ منحى جديداً مواكباً لانتشار هذه الوسائل الإعلامية، التي صارت تصنع اللغة وتشكل الأساليب، أكثر مما تفعل المقررات المدرسية والمتون العلمية والمعاجم اللغوية. ويعتبر بعض الكتاب أن العالم العراقي أبا الثناء الألوسي (ت: 1854 هـ) هو رائد التأليف في هذا المجال في العصر الحديث، عن كتابه (غاية الإخلاص بتهذيب نظم درة الغواص)، ذلك أنه عمد إلى شرح شهاب الدين الخفاجي على "درة الغواص" للحريري، فقام بترتيبه على حروف المعجم، مستدركا عليه بعض الملاحظات، ولم يطبع الكتاب إلا بعد وفاة المؤلف، وذلك في سنة (1883

هـ).[7] ولكني أرى أن هذا الكتاب أقرب إلى أن يدرج ضمن التراث القديم، حيث إنه عمل متعلق بأحد كتب القدامى، كما ذكرنا، ولا يبدو منه أنه استجابة لتحدي لغة الإعلام المستجدة. وفيما يلي نستعرض أهم مؤلفات التصحيح اللغوي التي ظهرت في سبيل معالجة الأخطاء اللغوية منذ بداية الإعلام الحديث:

1. "لغة الجرائد" لإبراهيم بن ناصيف بن عبد الله اليازجي (ت:1871م)، وهو مجموعة مقالات كان ينشرها في مجلة "الضياء"، التي كان يتولى مسؤوليتها. وقد أدى هذا الكتاب إلى حركة جدلية ثرية، من الردود والردود المضادة، وكان أبرز من انتقده الأستاذ سليم الجندي (من علماء الشام) بمقالات جعل عنوانها:"إصلاح الفاسد من "لغة الجرائد".

2. "حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب": من تأليف أحمد أبي الخضر منسي، نشره سنة (1963م)، بعد ما كان مجموعة من المقالات ينشرها تباعاً في عدة صحف مصرية

3. "تذكرة الكاتب": من تأليف أسعد خليل داغر (ت: 1935م)، وهو عبارة عن مقالات كان ينشرها في مجلة "المضمار"، وهي مقالات أدت إلى سجالات حامية الوطيس بين الكاتب ومن انتقدوه، وأبرزهم مصطفى جواد، وعبد القادر المغربي، وصلاح الدين الزعبلاوي، ومحمد علي النجار.

4. "أخطاؤنا في الصحف والدواوين": من تأليف صلاح الدين سعدي الزعبلاوي، نشره سنة (1939م)، وقد نال الكتاب شهرة فائقة وإشادة من العلماء والمختصين، وقد قسمه إلى قسمين؛ أحدهما في موضوعات لغوية رأى أنها تشكل على الكتاب وأن عليها مدار أوهامهم، والقسم الثاني جعله معجما للأخطاء اللغوية المنتشرة في الصحف والدواوين.

---

[7] – انظر: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، محمد ضاري حمادي، ص: 35، 36. بغداد، 1980.

5. "معجم أخطاء الكتاب": له أيضاً، وقد نشر بعد وفاته، بعناية اللغوي الكبير محمد مكي الحسني ومروان البواب، وهو عبارة عن مجموعة من التحقيقات اللغوية التي كان ينشرها الكاتب في مختلف الصحف والمجلات.

6. "الكتابة الصحيحة" من تأليف الكاتب زهدي جار الله، وهو صحفي كان يعمل في (مؤسسة الشرق الأوسط للتحرير والترجمة والنشر في بيروت)، نشره عام 1968، وقد تعقبه أيضا بعض النقاد، مثل أنيس المقدسي، الذي كتب مقالة في مجلة العربي في الرد عليه بعنوان (التزمت في النقد اللغوي)

7. "قل ولا تقل" من تاليف الدكتور مصطفى جواد، ظهر سنة 1944، وهو في الأصل مقالات كان ينشرها في مجلة (عالم الغد) البغدادية. وله أيضا مقال في الرد على اليازجي، بعنوان (عثرات إبراهيم اليازجي وجرجي جنن البولسي في مغالط الكتاب ومناهج الصواب)، منشور في مجلة "لغة العرب": 7، 1929م.

8. "تقويم اللسانين": الدكتور محمد تقي الدين الهلالي، من المغرب، ويعني اللسان والقلم، لأن القلم أحد اللسانين، وهو مجموعة مقالات، ركز فيها أكثر على تأثير الترجمة لأنه كان متقنا لعدة لغات أوربية.

9. "معجم تصحيح لغة الإعلام العربي" الدكتور عبد الهادي بو طالب، وهو وزير مغربي سابق في عدة وزارات، منها وزارة الإعلام. وقد ركز على انعكاسات الترجمة من الفرنسية، إضافة إلى العديد من الأخطاء الأخرى.

10. "معجم الأخطاء الشائعة": الأستاذ محمد العدناني عضو مجمع اللغة الأردني، وهو من أوسع ما ألف في الأخطاء الشائعة، ظهر سنة 1973، وكان قد نشر مباحث منه في مجلة (الأديب) في بيروت.

11. "أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين": الدكتور أحمد مختار عمر. ولعله من أكثر الكتب انتشارا، على اختصاره وضآلة حجمه. وقد تطرق فيه إلى العديد من النماذج الإذاعية والكتابية، بالتصنيف والتأصيل.

12. "تيسيرات لغوية": للدكتور شوقي ضيف، رئيس مجمع اللغة العربية بمصر

سابقاً، وهو - خلافَ المتوقع - لا يتتبع الأخطاء، بل يبحث عن طريقة لتسويغ بعض الهنات اللغوية الشائعة، الخارجة على المألوف في الأساليب العربية.

عُـدَّة المدقق اللغوي

ليس "التدقيق اللغوي" بالعمل السهل، كما يتصور من يظنونه مجرد اقتناص لأخطاء إملائية، بادية لكل ذي عينين، وليس متاحاً لكل امرئٍ يستطيع أن يقرأ جملةً من لغة الصحافة المعاصرة، بل لا غنى للمدقق عن أن تجتمع فيه مجموعة من الصفات، وأن يأخذ نفسه ببعض من الالتزمات، حتى يكون أهلاً لعمل التدقيق اللغوي، وهي صفات لا يغني بعضها عن بعض، وتميز المدقق إنما هو في قدرته على جمعها معاً، وفيما يلي نستعرضها باختصار:

1 - التمكن اللغوي

إنه الأساس الذي ينطلق منه المدقق اللغوي، وهو العنصر الأهم في العملية، والمقصود به أن تكون لدى المدقق ملكة لغوية راسخة تستنكر الخطأ عند أول ملاحظة، وليس فقط بعد التروي والتفكير، وتكون هذه الملكة مستندة على ثقافة نظرية من أحكام وقواعد اللغة يمكن بها وضع الصواب مكان الخطأ دون إضاعة الكثير من الوقت الذي هو أثمن شيء في العملية الإعلامية في عصر السرعة. إن عبارةً مثل: "إليك رأي مفيد"، لا تحتاج في تصحيحها وقتاً ولا تفكيراً، ممن لديه معرفة بأسماء الأفعال المنقولة من شبه الجملة، فيصححها تلقائيّاً إلى: "إليك رأياً مفيداً"، في حين يقف غيرُه ساعةً للتفكير، متصوراً أن شبه الجملة قد يكون خبراً مقدماً. وهذا أحسن حالاً من آخر قد يتركها كما هي، ولا تثير لديه إشكالاً أصلا.

أما الملكة غير المستندة إلى ثقافة نظرية كافية، فإنها تتوفر لدى كثير من الناس العاديين المواظبين على القراءة والمطالعة، تتكون لديهم بسببها سليقة لغوية، ولكن

عند الحاجة إلى التأصيل والتقعيد العلمي، لا تكون لديهم القدرة على ذلك. وكم يكون الموقف طريفاً حين يجد المدقق نفسه أمام نص ضئيل الأهمية، يجب عليه أن يحشد له كل طاقته العلمية ويعامله كما يعامل غيره من النصوص ذات القيمة.

ب – التركيز الذهني والبصري

نقصد بالتركيز الذهني حضورَ الذهن والانتباه لفهم النص المقروء، حتى لا تكون فيه جمل غير مفهومة، أو معلومات متناقضة، أو تعبيرات غير مناسبة، ونقصد بالتركيز البصري متابعة الأحرف والكلمات بصريا دون الاعتماد فقط على فهم المعنى العام، ولا شك أن الجمع بين الأمرين يعد تحدياً صعبا للغاية، ذلك أننا في قراءتنا العادية في المطالعة، نقرأ النصوص من دون التوقف عند الكلمات، بل غالباً نقرأ الخطأ صواباً، من دون أن نراه، لأننا نعتمد على المعنى، ولكم يقع ذلك في الأسماء المتداولة والمشهورة، وفيه من الخطورة بقدر خطورة وأهمية حاملي تلك الأسماء. أما لو ركزنا اهتمامنا على الأحرف والكلمات، كأننا نتهجاها، فيصعب في تلك الحالة أن يظل المعنى والإطار العام للموضوع حاضراً في أذهاننا، ولنضرب مثالاً قريباً: قد يكون عنوان المقال متضمناً معلومة معينة، ولتكن عدداً مثلاً، وقد مررت على العنوان، ولم تلحظ فيه أي خطأ، وبعد قراءة النص اتضح أنه سليم من النواحي اللغوية والإملائية، لكن بعد إعادة الملاحظة وجدت أن العدد في العنوان يخالف العدد في داخل نص.

ج – حضور البديهة

من أهم واجبات المدقق اللغوي، أن يضع الصواب مكان الخطأ، وذلك سهل ميسور، لو كان الخطأ طباعيّاً أو إملائياً أو إعرابياً، وهو دون ذلك في السهولة واليسر إذا كان الخطأ في استعمال مفردة في غير موضعها، أما في حال تعقيد المعنى أو ركاكة التعبير، فالمدقق واقع في مأزق، لأن عليه اختيار البديل الملائم،

من دون إبطاءٍ قد يؤثر على سير العمل. وفي هذه الحال يكون حضور البديهة ضروريّاً، ويكون التباطؤ مثار خطر ومدعاةً للتأخر.

د – الثقافة العامة

لئن كانت نسبة "المدقق اللغوي" إلى "اللغة" تقصر مسؤوليته على الجانب اللغوي فقط، فإنه - واقعياً وأدبياً ولضرورات فهم النص – مطالب بثقافة عامة تمكنه من ملاحظة كل ما ينافي الذوق أو الأدب، أو ما فيه خطأ ظاهر مثلاً في التواريخ أو أسماء المشاهير، ويكون الأمر خطيراً في وقوع الخطأ في المعلومات الدينية، فقد تجد الكاتب يروي آية كريمة على أنها حديث شريف، أو حتى قول مأثور. ومما يجدر بالمدقق كذلك، أن تكون لديه ثقافةٌ شعريةٌ، تمكنه من فهم الشعر العربي، ومعرفة أوزانه، حيث يقع الخطأ في الشعر كثيراً من الكتاب من جراء ضعف الثقافة الأدبية – مع الأسف – والشعر في الأصل ديوان العرب، ولا غنى لكاتب عن الاستشهاد ببيت أو أبيات بين الفينة والأخرى، لكن شر البلية أن تجد أحدهم في مجلة محترمة يستشهد ببيت من الشعر، باعتباره قولاً مأثورا، من أن يدرك أنه شعر، بل يكتبه كما يكتب النصوص العادية، وهو هذا البيت:

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياحُ بما لا تشتهي السفن[8]

د – القراءة الدائرة

المفترض أن أي متخصص في اللغة – بلهَ المدققَ – لا يحتاج إلى من يحضُّه على المراجعة المستمرة لكتب اللغة وأمهاتها، حيث إن ذلك ينبغي أن يكون من هواياته قبل أن يكون فرضاً وضرورة عملية، ولربما كان عمل التدقيق أعظم فرصة للُّغوي ليوسع معارفه اللغوية ويزيد رصيده العلمي، حيث تمر عليه في كل يوم

---

[8] – الكاتب كتبها هكذا: "يتمناه"، وهو خطأ شنيع، يكسر وزن البيت.

استعمالات تستدعي التوقف والمراجعة، وقد تضطره ضرورات العمل إلى أن يجتهد فيها وقتيّاً، ولكن من الحري به أن يصطحبها معه إلى نهاية العمل ليرجع إلى المصادر، حتى يقف على القول الفصل، فلا يحتاج إلى التوقف فيها بعد ذلك، ولئن كان من المهم للمدقق أن يكون بجانبه أحد المراجع الحديثة المختصرة مثل "النحو الوافي" لعباس حسن، فإنه عند المراجعة في الأصول يجب أن يعود إلى الأمهات، مثل شافية ابن الحاجب وشرحها، ومثل التسهيل لابن مالك، وشرح الدماميني عليه في النحو، ومثل ممتع ابن عصفور ومفصل الزمخشري في الصرف. أما كتب الأخطاء اللغوية فقد ذكرنا أهمها في ما سبق.

وإنه لمن المطلوب أن يكون المدقق متابعاً لمنشورات المجامع اللغوية وقراراتها، حيث إنها تنهض بمسؤولية الاجتهاد والتحقيق في الاستعمالات اللغوية المتجددة، والبت في قبولها أو رفضها، ثم استحداث الجديد من المفردات للتعبير عن ضرورات مستجدة. ولا يعني هذا أننا نزكي عملها باعتباره مرجعاً لا يقبل المناقشة، لكن الاطلاع عليه مفيد بلا ريب.

هـ - الثقة في الأداء

إن هامش الخطأ في أي عمل بشري، هو الدليل على بشرية ذلك العمل، وهي حقيقة لا يمكن تجاوزها، ومن لا يعمل لا يخطئ. وإذا كانت مهمة المدقق اللغوي هي اقتناص الأخطاء وتصحيحها، فلا ريب أنه ستبقى نسبة من الخطأ، تقل أو تكثر، فلا يصح أن يرهن المدقق نفسه لرهاب الأخطاء، ووسوسة الخوف من تجاوز بعض الأخطاء، لا سيما البصرية منها، وإنما المطلوب منه أن يكون دقيقاً قدر وسعه أثناء تفحص النص. وهنا لا نعني الأخطاء التي تعود إلى اللغة، وينم تركها عن قصور معرفي، فهذه ليست مقبولة بحال. ولطالما استشهد الكتاب والمؤلفون بالمقولة الأثيرة للقاضي الفاضل: "أنه لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه، إلا قال في غده: لو غُيّر هذا

لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل. وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"[9]

التحديات المزمنة

تحيط بعمل المدقق إشكالات كثيرة ومتشعبة، يلزم التعامل معها بحنكة، ففي النهاية إذا وقع الخطأ، لا يبقى اعتبارٌ لأي ملابساتٍ قد تكون أسهمت في الوصول إليه، وهذه أهم تلك العقبات والإشكالات:

1 - الخطأ المشهور والصواب المهجور

بينما ينطلق المدقق اللغوي من مبدأ أنه مسؤول عن تصحيح الأخطاء أيّاً كان نوعها، بل إنه يعد الأمر رسالة مقدسة، إذا به يصطدم في كل مرة، بمن لا يرون لرسالته ما يرى من قدسية، حاملين الشعار المحبط: "خطأٌ مشهور، خير من صوابٍ مهجور". والحقيقة أن أكثر من يتذرعون بهذا الشعار هم أولو البضاعة المزجاة في اللغة وعلومها، الذين لا يريدون من يذكرهم بضعفهم، فالحل الأسهل لديهم هو إلقاء الحبل على الغارب. أما إذا أحسنَّا الظن فيمكن أن نقول إن في هذه المقولة حقا قليلاً أريد به باطل كثير؛ ذلك أن الصواب المهجور الغريب ليس مرغوباً قطعاً، والأولى تجنبه إلى المستعمل المألوف، كما أن الخطأ المشهور إذا كان مما استعمله الكتاب المتمكنون، ولم يكن مصادما لقاعدة لغوية راسخة، فلا ضير في التغاضي عنه. لكن المقابلة بين الخطأ المشهور والصواب المهجور، توحي بأن ليس من خيار غيرهما. أفليس الصواب المستعمل خيراً من الخطأ المشهور؟! وكيف يعرف الناس أن الخطأ

---

[9] – ممن أوردها: صديق حسن خان القنوجي في "أبجد العلوم، والوشي المرقوم، في أحوال العلوم"، بتحقيق: عبد الجبار زكار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص: 70.

خطأٌ؟! وهل التقادم يجعل الخطأ صوابا؟! إن شهرة الخطأ بين عوام الناس وأنصاف المثقفين لا يجوز أن تثني المدقق عن أداء عمله، ووضع الصواب المقبول مكان الخطأ المرذول. ويبقى كثيرٌ من الأخطاء المشهورة بين المثقفين، لا يستطيع المدقق أن يتجرأ عليها إلا بضوء أخضر من أعلى، ينطلق من الاقتناع بأن "الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل".

ب – الأساليب ودقة المعلومات

مبدئياً، ليس المدقق اللغوي مسؤولا عن جودة الأسلوب أو ركاكته، ولا عن صحة المعلومات أو خطئها؛ ولكن الأمر عند التطبيق قد يغدو هلاميًّا، فقد تكون ركاكة الأسلوب أدت إلى تفكك المعنى أو تعقيده، وعندها يكون تقدير التعبير المناسب للمعنى الذي أراده الكاتب وخانه فيه التعبير، تحدِّياً ومغامرةً صعبةً. خذ هذه العبارة: "إن الحادثة المفاجئة جعلت كل ما هو غير متوقع يسود المأمول ويطغى عليه"، قد يكون المعنى الذي في "بطن الكاتب": أن غير المتوقع قد طغى على المأمول المتوقع وحل محله، وقد يكون الأمر مجرد سقط وقع في الكلام، وقد يكون الكاتب يرى في هذا التعبير المتحذلق نوعاً من الإبداع، فيؤدي تغييره إلى ما لا تحمد عقباه. ومن جانب آخر يجد المدقق بعض العبارات، الآتية غالباً من الترجمة الحرفية، يمكن تصحيحها بإضافة حرف أو تغيير كلمة، ولكن يبقى التعبير بكامله أجنبياً ضعيف الصلة بالأساليب العربية، وتلك "معضلة ولا أبا حسنٍ لها".

أما عن المعلومات، فقد تمر على المدقق معلومات خاطئة، ولكنها قد بني عليها بعض الاستنتاجات، فيكون تصحيح المعلومة مؤدياً إلى ضياع النص بالكامل؛ كتب أحد المثقفين معالجاً موضوع الصحراء والرمال في الشعر العربي، وكان مما قاله أن الخليل بن أحمد قد كان ذكيا حين سمى أحد البحور الشعرية "بحر الرمْل"، ثم ذهب يتفنن في ذلك، وهو لم يعلم أن اسم البحر "الرمَل"، بفتح الميم وهي بعيدة تماماً عن معنى الرمال، وإنما تعني ضرباً من السير، فكل ما بني على هذا الاستنتاج كان

أولى به أن يحذف ويستغنى عنه.

إذن فأخطاء المعلومات هذه لا بد فيها من اجتهاد مناسب لكل موقف على حدة.

ج – الترجمة

الحديث عن الترجمة وأثرها في لغتنا العربية المعاصرة، حديث شجون، يذهب فيه القول كل مذهب، فلا يجد عزاء. ولئن كنا نعترف للتراجمة بفضلهم في نقل العلوم والمعارف من اللغات الأخرى إلينا، فإننا لا نستطيع الإغضاء عن ما تجنيه الترجمة في أحايين كثيرة على نقاء اللغة وصفائها. ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن الأساليب التي تسود الآن في الكتابة الصحفية خصوصاً، تكاد تكون كلها ترجمة حرفية من اللغات الاعجمية وخصوصاً الإنجليزية والفرنسية، حيث تحولنا عن التراكيب العربية والأساليب الفصحى، والاستعارات التراثية، والأمثال البليغة، إلى أساليب هؤلاء وتراكيبهم واستعاراتهم وأمثالهم. فلم يكن الباحث الكبير علي درويش مخطئاً حين وصف لغتنا المعاصرة بأنها "لغة أجنبية وأصوات عربية"[10]. ولو كان الأمر استيراداً لأمثال لا يوجد لدينا ما يقابلها مثلاً، أو تعبيراً عن معانٍ لم يعبر العرب عنها، لكان له وجه من القبول، ولكن الواقع أنه الجهل باللغة العربية، والاستهانة بها، وضعف تكوين المترجم والمحرر فيها أو انعدامه. تلك هي الأسباب التي هي أبعد ما تكون عن الوجاهة والقبول.

وأمام هجوم هذه الأساليب الممجوجة المستوردة يجد المدقق اللغوي نفسه، في كل نص يصححه، كمثل الواقف على سور مدينة محاصرة، تكاد تتخطفه سهام الغزاة من كل حدب وصوب، ولسان حاله يصدح:

ولو كان سهماَ واحداَ لا تّقيته ولكنه سهمٌ، وثانٍ، وثالثُ

---

[10] – انظر مقاله بعنوان: لغة أجنبية وأصوات عربية: ظاهرة الاستغراب الفكري واللغوي في اللغة العربية الحديثة، منشور على موقع (صوت العربية).

أو ينشد مع المتنبي على لسان العربية الجريح:

رماني الدهر بالأرزاء حتى فؤادي في غشاءٍ من نبالِ
فصرتُ إذا أصابتني سهامٌ تكسرت النصالُ على النصال

وكمثال تأمل معي في العبارة التي تتداولها أجهزة الإعلام الأجنبية، وهي كلمة "cover" الإنجليزية، يضع لها المترجم مقابلها الحرفي في القاموس، كلمة "يغطي"، فيتحول المعنى إلى الضد؛ حيث في العربية لا يمكن بأي معنى أو استعارةٍ أن تجعل التغطية بمعنى الكشف والنشر، ولكن الواقع أن هذا قد فُرض بسبب الترجمة الحرفية الخاطئة، فأصبح الصحفي المكلف بمتابعة ونشر الخبر، يقال عنه إنه مكلف بتغطيته، وشتان ما بين النقيضين!

ثم إليك هذا المثل الإنجليزي: (the devil lies in the details)، لقد استوردوه وترجموه إلى: "الشيطان يكمن في التفاصيل"، وهذه الترجمة على ما بها من حَرْفية، تتضمن مصادمة للثقافة العربية التي لا تقحم الشيطان في التعابير اليومية على هذا النحو. ثم إن كلمة (devil) في الإنجليزية لا تعني "الشيطان" ههنا، بل تعني العفريت أو ما شابهه. والتعبير الإنجليزي لو ترجم بالمعنى لكان: "العلة في التفاصيل".

وأضرب لك مثلاً أخيراً، هو عبارة "there" الإنجليزية، فهي في لغتها تأتي لمعنيين؛ أحدهما: "هناك"، إشارة للبعيد، والثاني: "يوجد"، ولأن المترجم يكتب بالعربية ويفكر بالإنجليزية، فقد صار يستخدم عبارة "هناك" بمعنى "يوجد"، حتى ولو كان الشيء بين يديه.

وكما يقول علي درويش في مقاله السابق ذكره؛ فإننا (لكي نُظهر لمن هم حولنا أننا على دراية بلغة أجنبية... نلجأ في الغالب إلى تفسير ما ننطق به بالعربية بكلمات أجنبية، فلا يتورع مسؤول سياسي أو محلل اقتصادي أو طبيب نفسي عن النطق بكلمة "تسوية" مثلاً وإردافها فوراً بتوأمها الإنجليزي (compromise)، وذلك لترسيخ الكلام في لب السامع ومنع الالتباس، وكأن اللغة العربية أضحت لغة

الغموض والجمود)[11].

أمام هذا الواقع، لا مناص للمدقق اللغوي من أن يتساهل في التعامل مع هذا النوع من الاستعمالات، ما دام قد استقر وتعورف عليه، لأنه إذا أراد أن يعيد النص إلى الأسلوب العربي الأصيل، فسيكون ذلك كتابةً جديدةً للنص، وفي ذلك ما فيه.

ولكن تظل المسؤولية الأدبية والأخلاقية تطالب المدقق بأن يقف بالمرصاد لما يراه من هذه الترجمات متسللاً في جنح الظلام، ولما يقرَّ له قرارٌ بعد، فيعمد إلى استبدال الأسلوب العربي به[12].

---

[11] – المقال السابق

[12] – تعمدت تأخير ما دخلت عليه الباء، لأن ذلك هو الصحيح في التركيب العربي، خلافاً للشائع الآن، فالباء أصلاً تدخل على المتروك، كما في قوله تعالى: (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير)، فهم تركوا الذي هو خير. وهذا الأسلوب لا يصح أن يكون فيه الوجهان، لأن ذلك يؤدي إلى التباس يصعب معه فهم المأخوذ من المتروك. ولقد شاع الآن العكس، فصاروا يدخلون الباء على المأخوذ، مما اضطر المجمع اللغوي المصري إلى قبول الوجهين، تاركاً تحديد المقصود للسياق. ولكن السياق نادراً ما يفيد في هذا.